دكتور بهاء الأمير

مصربعد الثورة (١)

قواعد في فهم الصراعات و معالجة الأزمات :

١- الوعي بكل أطراف الصراع والقوى الداخلة والفاعلة فيه ، المرئي منها والمنظور والخفي منها والمجهول ، والانتباه إلى صلة الأزمة كلها وبكل أطرافها بأطراف خارجة عنها وبأهدافها. قد تكون الأزمة كلها والصراع بكل أطرافه وسيلة تحقيق أهداف طرف آخر خارج حلبتها ولا يراه أحد ممن في داخلها ، وقد يكون الصراع من أجل شئ لن يكون موجوداً عند حسمه ووصوله إلى نهايته.

٢- تقدير قوة كل طرف في الأزمة وخطورة كل قوة في الصراع ، وربط هذا التقدير بلحظة الصراع وزمن انفجار الأزمة وبظروفها وملابساتها وما يمكنه أن يفعله ، وليس بقوته النظرية المحض المعزولة عن موقعه داخل الأزمة والصراع وعن قدرته على استخدام مايحوزه من قوة ، ولابسوابق تاريخية لها ملابسات وظروف وأطراف أخرى. امتلاك القوة ، أياً كان نوعها لايعني القدرة على استخدامها ، وامتلاك طرف في صراع أو أزمة لقوة ساحقة لا يعني بالضرورة أنه الأخطر فيها أو الأقدر على حسم الصراع.

٣- التقدير الحقيقي والواعي لعناصر القوة الذاتية وموقعها ووزنها بين عناصر القوة التي تملكها الأطراف الأخرى ، وهل يمكن بعناصر القوة هذه السيطرة على الأزمة وحسم الصراع أم لا. امتلاك قوة كبيرة أو مؤثرة لا ينبغي أن يُذهل من يمتلكها عن الانتباه لعناصر القوة الأخرى التي يمتلكها أطراف آخرون قد لا تمكنهم من حسم الصراع ، ولكنها تمنحهم القدرة على إطالة أمده أو عرقلة المسار أو إحداث فوضى متوالدة ومستديمة لا يمكن معها الخروج من الأزمة وتحقيق استقرار.

٤- عناصر القوة ووسائلها متنوعة ومختلفة ، بعضها خشن وبعضها ناعم ، وبعضها ظاهر وأغلبها لا ينتبه إليه إلا قليلون ، وفي ملابسات وظروف الأزمات قد تكون القوى الناعمة غير المنظورة أشد خطراً وأكثر أثراً من القوة الخشنة الظاهرة . العبرة في أي قوة ليس فقط بقدرتها على حسم صراع أو إنهاء أزمة ، بل أيضاً بقدرتها على عرقلة هذا الحسم وافتعال الأزمات. من عناصر القوة وأنواعها : القوة المسلحة ، القوة القانونية الدستورية ، قوة الإرادة الشعبية ، القوة الدينية ، القوة الإعلامية ، القوة

المالية والاقتصادية ، القوة العشوائية المشاع في الشوارع والميادين ، القوة بالمواثيق والمعاهدات الدولية ، قوة الارتباط بأطراف خارجية ، القوة بالاستضعاف.

٥- تجنب فتح جبهات متعددة وخوض معارك مختلفة مع أكثر من طرف في وقت واحد ، لما يؤدي إليه ذلك من تشتت واستنزاف الطاقات وفقدان الأنصار وتوحيد الخصوم. عند خوض معركة أو اتخاذ موقف ضد طرف يجب تحييد باقي الأطراف والتحالف مع من يقبل التحالف منهم.

٦- ضرورة وجود دافع أخلاقي ومبرر معنوي لكل معركة يجعل خوضها في أذهان العموم من أجل الصالح العام وليس من أجل منافع خاصة أو أغراض مرتبطة بأشخاص أو فئات أو جماعات أو أحزاب ، مع العمل من خلال المواقف والأفعال وليس بالكلمات والتصريحات على إفقاد الخصوم هذا الغطاء والمبرر . ترك معركة يؤدي خوضها إلى إزالة الغطاء الأخلاقي والمعنوي أو هزهزته بصورة عنيفة أو فقدان الثقة في من يديرون الصراع والشك في غاياتهم أفضل من الفوز فيها.

٧- حسم الصراع كله ينبغي أن يكون مقدماً على الفوز بالمعارك التي في داخله ، والحذر من الدخول في معركة دون تبصر عواقبها والانتباه إلى ما تفرزه من آثار ، أوفتح جبهات جديدة ، أو دخول عناصر وأطراف أخرى في الأزمة ، أوتغير مواقف كل طرف في داخلها ، أولجوئه إلى استخدام قوة وأساليب لم يكن ليستخدمها من قبل. قد يؤدي خوض معركة والفوز فيها إلى فقدان السيطرة على الأزمة وخسارة الصراع كله.

٨- تحديد الأهداف المراد تحقيقها في زمن الصراع ولحظة الأزمة ، وينبغي أن تكون أهدافاً ممكنة التحقيق ، وأن تتناسب مع ظروف الصراع وملابسات الأزمة ، ومع ما يملكه من يضعها ويريد الوصول إليها من وسائل وعناصر للقوة ، وتقدير قدرة الأطراف الأخرى وما تملكه من وسائل وعناصر قوة تمكنها من عرقلة تحقيق هذه الأهداف. الأهداف على قدر القوة والوسائل.

٩- تحاشي وضع أهداف غائية لا علاقة لها بالأزمة الناشبة والصراع الدائر، ولا فائدة منها سوى زيادة حدة الصراع والاستقطاب وفقدان الأحلاف وتوحد الخصوم ، وكذلك تجنب وضع أهداف لا توجد وسائل عملية لتحقيقها في وقت الأزمة أو تكون أكبر من القدرات المملوكة . الاقتصاد في الإعلان عن الأهداف والاقتصار فيها على ما يناسب المرحلة.

١٠- غض الطرف عن المشاكل المعقدة التي لايمكن حلها في أتون أزمة أو صراع ، أو يمكن حلها ولكن بخسائر فادحة ، أو قد يؤدي

حسمها إلى استنفار الأطراف الأخرى أوإحداث فوضى . وهناك نوع من المشاكل العمل على حلها يعقدها ، وحلها يكون تلقائياً بالاستقرار والسيطرة على المسار. ترحيل المشاكل التي تعرقل بدء المسار ، ليكون المسار نفسه هو وسيلة حلها.